الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4025 | الأحد | 8 ذي الحجة 1442 هـ | 18 يوليو 2021 م | السنة الرابعة عشرة

بواقع رحلتين في الأسبوع أيام الخميس والسبت

«الكويتية» تطلق أولى رحلاتها إلى ميونيخ الألمانية

المسافرون أثنوا على أداء موظفي الشركة وحرصها على تقديم أفضل خدمة لهم على متن طائراتها وانضباط مواعيدها

أولى رحلات "الكويتية" إلى ميونيخ شهدت انسيابية واضحة في إنهاء إجراءات السفر

تقديم الخدمة للمسافرين منذ دخولهم إلى بوابات مبنى الركاب رقم 4 وحتى وصولهم إلى بوابة الصعود

أطلقت شركة الخطوط الجوية الكويتية صباح أمس السبت أولى رحلاتها التجارية المجدولة إلى مدينة ميونيخ في ألمانيا، والتي سيتم تشغيلها بواقع رحلتين في الاسبوع، من الكويت إلى ميونيخ، خلال أيام الخميس والسبت، وذلك اعتباراً من 17 يوليو 2021، حيث شهدت الرحلة الاولى الى ميونيخ، انسيابية في انهاء اجراءات السفر للمسافرين الكرام وتلبية طلباتهم على أكمل وجه، والذين أثنوا بدورهم على خدمة موظفيها لهم، منذ دخولهم إلى بوابات مبنى الركاب رقم 4 ومرورهم على منطقة الوزن وحتى وصولهم إلى بوابة الصعود، وتقديم أفضل خدمة لهم على متن طائراتها، اضافة إلى حرص الخطوط الجوية الكويتية على انضباط مواعيدها في اقلاع رحلاتها ووصولها، كما أبدوا ارتياحهم لاختيار طائرات "الكويتية" ناقلا لوجهتهم بعد ايقاف التشغيل لبعض وجهاتهم المفضلة.

وقالت الخطوط الكويتية في بيان صحافي إن ذلك يأتي في إطار منح المسافرين على متن رحلاتها خيارات أوسع، وتلبية لاحتياجاتهم في السفر وتوفير وتقديم خدمة أفضل لهم من خلال اطلاق وجهات جديدة ومتنوعة، كما تواصل تدريجياً إعادة افتتاح خطوطها مجدداً تماشياً مع قرار مجلس الوزراء الموقر واللجنة الوزارية لطوارئ كورونا بالسماح بتسيير رحلات مباشرة إلى 12 دولة.

أضافت أنه بإمكان العملاء الكرام حجز تذاكر السفر من عدة قنوات مختلفة تتيحها الخطوط الجوية الكويتية، بداية من زيارة مكاتب الشركة في مجمع الافنيوز ومجمع الوزارات ومكتب الفروانية ومبنى الركاب رقم 4 ، والتي توفر العديد من الخدمات منها حجز تذاكر السفر وتعديلها وترقيتها وإلغائها، وتلقي جميع الاستفسارات والشكاوي والملاحظات من العملاء والعمل على مساعدتهم أو عبر الاتصال بخدمة الخط الساخن 171 أو من خلال تحميل التطبيق الالكتروني أو زيارة الموقع الالكتروني للشركة.

واختتمت الخطوط الجوية الكويتية بيانها بالتأكيد على سعيها الدؤوب والمتواصل لخدمة عملائها الكرام وتوفير كل سبل الراحة لهم أثناء سفرهم على متن طائراتها اضافة إلى تقديم خدماتها لمسافريها الاعزاء بشكل متكامل وتذليل جميع العقبات امامهم بداية من حجز تذاكر السفر مروراً بدخول مبنى الركاب رقم 4 وانهاء اجراءات السفر وصولاً إلى الصعود على الطائرة للاستمتاع بسفر مريح وآمن، متقدمة بجزيل الشكر للجهود الحثيثة للإدارة العامة للطيران المدني ولتعاونهم الملموس في خدمة قطاع النقل الجوي التجاري في دولة الكويت وتقديم كافة التسهيلات وتذليل العقبات أمام شركات الطيران التجارية، مثمنة في الوقت ذاته جميع الجهود الملموسة من قبل كافة الجهات الحكومية العاملة في مطار الكويت الدولي وبذلها قصارى جهودها لخدمة الوطن والمواطنين.

الرحلة الأولى شهدت انسيابية في إنهاء إجراءات السفر وتلبية طلبات الركاب على أكمل وجه

بإمكان العملاء حجز تذاكر السفر من زيارة مكاتب الشركة في الأفنيوز ومجمع الوزارات ومكتب الفروانية ومبنى الركاب رقم 4 أو عبر التطبيق الإلكتروني

على خلفية تصريحات "الفيدرالي" الأمريكي والتضخم المؤقت

«الوطني»: عوائد السندات السيادية العالمية تتجه نحو الانخفاض

أوضح تقرير اقتصادي لبنك الكويت الوطني، أن عوائد السندات السيادية العالمية متوسطة الأجل انخفضت في الربع الثاني من عام 2021 "بقيادة سندات الخزانة الأمريكية التي انخفضت بواقع 30 نقطة أساس، على أساس ربع سنوي"، إذ يترقب المستثمرون التحول في موقف بنك الاحتياطي الفيدرالي، الذي من شأنه الحد من مخاوف التضخم طويلة الأجل. كما أكد الاحتياطي الفيدرالي على استمرار سياسته التيسيرية وأن ارتفاع التضخم أمر مؤقت، فيما أشار إلى احتمال رفع أسعار الفائدة مرتين خلال عام 2023 – وهو تشديد مبكر عن ذي قبل – تماشياً مع النمو بوتيرة أقوى وتعافي سوق العمل. وعادة ما يؤدي تراجع المخاوف من التضخم إلى ارتفاع الطلب على أدوات الدخل الثابت، وبالتالي إلى انخفاض العوائد "بالرغم من عودة مخاوف التضخم إثر صدور بيانات يونيو، مما دفع العوائد للارتفاع مرة أخرى". وتعتبر عمليات شراء الاحتياطي الفيدرالي للأصول عاملاً مستمراً يساعد في إبقاء العوائد منخفضة، على الرغم من عدم وجود تسارع في هذا الصدد. أما على صعيد عوائد السندات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي، والتي غالبًا ما يكون لها ديناميكيات مختلفة، فقد تراجعت على غرار نظيراتها العالمية، إذ أن ارتفاع أسعار النفط وبالتالي الحد من المخاوف المالية يعني انخفاض مستوى المخاطر السيادية واستمرار الطلب الدولي القوي على أدوات الدين المصدرة من تلك الدول. كما أن هناك عامل آخر أقل تأثيراً يتمثل في تجدد المخاوف من تفشي وباء كورونا في ظل انتشار المتحور الجديد "دلتا" ما يلقى بمزيد من الضبابية وبالتالي يشكل عاملاً مساهماً في تراجع العوائد.

في الوقت ذاته، تباطأت إصدارات الدين لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 16.5 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2021 مقارنة بنحو 33 مليار دولار في الربع الأول، ما قد يرجع إلى انخفاض احتياجات الاقتراض في ظل ارتفاع أسعار النفط. ومع ذلك، فلا تزال الإصدارات الخليجية منذ بداية العام قوية نسبيًا، إذ بلغت 49 مليار دولار، على الرغم من انخفاضها بنسبة 18% عن 60 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي، لاستمرار المصدرون في الاستفادة من الانخفاض النسبي للعوائد. وقد هيمنت السندات السيادية الإماراتية على سوق الإصدارات في الربع الثاني من عام 2021، إذ جاء أكثر من نصف إجمالي الإصدارات من دولة الإمارات.

• سندات الخزانة الأمريكية تقود تراجع العوائد مع انحسار مخاوف التضخم

تراجعت معظم العوائد القياسية للسندات الرئيسية "باستثناء السندات الألمانية" في الربع الثاني من عام 2021 في ظل تراجع المخاوف من التضخم، بدعم من ظهور مؤشرات على تطبيق الفيدرالي سياسة أكثر تشددًا في المستقبل، ونظرًا لاستمرار اعتقاده بأن الارتفاع الحالي في معدلات التضخم من المحتمل أن يكون أمراً مؤقتاً.. ويمكن تفسير ارتفاع معدلات التضخم في ضوء قيود العرض التي تسببت بها الجائحة، والتأثيرات الأساسية للمتغيرات السنوية، وزيادة المدخرات، والطلب المتراكم في ضوء إعادة فتح الاقتصاد، والتحفيز غير المسبوق الذي يؤدي إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب، والذي يمكن أن يعود إلى طبيعته في الأشهر المقبلة.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن تحركات العوائد سوف تعتمد على استمرارية التعافي الاقتصادي وسياسة الاحتياطي الفيدرالي والتوقعات الخاصة بالتضخم وتطورات الوضع الخاص بالجائحة. وقد تشهد العوائد ارتفاعاً في حال استمرار ارتفاع التضخم، وإذا قرر الاحتياطي الفيدرالي رفع أسعار الفائدة في وقت أقرب مما كان متوقعًا. كما أن هناك احتمالية أخرى لتجاوز العوائد للتوقعات في حال تناقص شراء الاحتياطي الفيدرالي للأصول "توقف حزم التحفيز". ومن ناحية أخرى، قد تظل العوائد منخفضة إذا تأكد أن التضخم مؤقت، وجاء تباطؤ شراء السندات في وقت متأخر عن المتوقع. وفي الواقع، من المرجح أن تكون تصريحات الاحتياطي الفيدرالي حول التناقص التدريجي وتفسير السوق لهذه البيانات أهم العوامل الدافعة لعوائد سندات الخزانة الأمريكية في المستقبل. علاوة على ذلك، ونظرًا لاستمرار تداول سندات الخزانة الأمريكية بفارق إيجابي كبير في أسعار الفائدة مقارنة بنظيراتها في الأسواق المتقدمة، من المحتمل أن يظل الطلب قويًا، ما يحد من الزيادة المحتملة للعوائد.

• عوائد السندات الخليجية على غرار نظيراتها العالمية في الربع الثاني من العام

جاءت عوائد السندات السيادية متوسطة الأجل لدول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير على غرار نظيراتها العالمية من حيث الانخفاض في ظل تحسن الأوضاع الاقتصادية والتقدم في عملية توزيع اللقاحات. كما أدى ارتفاع أسعار النفط لتسجل أعلى مستوياتها في عدة سنوات إلى تخفيف الضغوط المالية وتعزيز معنويات المستثمرين/ الطلب على أدوات الدين المصدرة. وتصدرت سلطنة عمان انخفاض العوائد "بواقع 40– نقطة أساس على أساس فصلي"، وهي أعلى عوائد وأدنى تصنيف سيادي في دول مجلس التعاون الخليجي "التصنيف الائتماني +B من وكالة ستاندرد آند بورز بدرجة "غير استثمارية"، وساعدتها أيضًا خطط ضبط أوضاع المالية العامة، على الرغم من زيادة المعروض هذا العام "ارتفاع العرض" بسبب احتياجات إعادة التمويل.

ومن المحتمل أن تدفع شهية المستثمرين القوية إلى تحقيق عوائد أعلى "في ظل بيئة عالمية منخفضة العوائد) إلى ارتفاع الطلب على إصدارات الدين العُمانية (ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى"، وبالتالي انخفاض العوائد. ومع ذلك، فلا تزال هناك تحديات متعلقة بتنفيذ الإصلاح الاقتصادي في عُمان، فضلاً عن ارتفاع مستويات الديون نسبيًا إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وشهدت عوائد السندات الخليجية الأخرى انخفاضًا أقل تراوح بين 33– نقطة أساس للسعودية و16– نقطة أساس للبحرين. أما بالنسبة للكويت، فقد تراجعت العوائد بواقع 28 نقطة أساس، على الرغم من عدم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تعتبر البلاد في حاجة ماسة إليها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تجديد قانون الدين، واستمرار عجز الميزانية.

وأخيرًا، فقد تستمر التوقعات الخاصة بعوائد سندات دول مجلس التعاون الخليجي في الاعتماد على التعافي الاقتصادي الإقليمي / العالمي، واتجاه العوائد العالمية، ومدى النجاح في جهود احتواء انتشار الوباء، بالإضافة إلى تحركات أسعار النفط. • تراجع الإصدارات الخليجية مع الحفاظ على قوتها منذ بداية العام

• بعد عمليات الإصدار القوية التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الأول من عام 2021 "33 مليار دولار"، انخفض إجمالي الإصدارات إلى 16.5 مليار دولار في الربع الثاني من العام "رغم الارتفاع النسبي لإصدارات الدين المستحقة البالغة 18 مليار دولار"، ربما بسبب انخفاض الحاجة إلى إعادة التمويل في ظل ارتفاع أسعار النفط. وجاء أكثر من نصف إصدارات دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثاني من عام 2021 من جهات سيادية وشبه سيادية إماراتية، بقيمة إجمالية بلغت 9.3 مليار دولار، تلتها

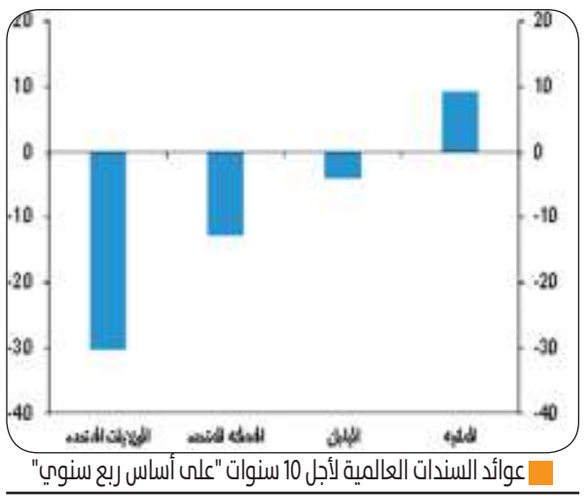

عوائد السندات العالمية لأجل 10 سنوات "على أساس ربع سنوي"

السندات السيادية الخليجية سجلت بدورها تراجعا على غرار نظيراتها العالمية بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسن التوقعات الاقتصادية

تحركات العوائد المستقبلية مرهونة بسياسة "الاحتياطي الفيدرالي" والتوقعات الاقتصادية ومعدلات التضخم وأسعار النفط وتطورات الجائحة

في إطار جهود البنك لنشر الثقافة المالية وزيادة الوعي لدى شرائح المجتمع كافة

بنك الكويت الوطني يدعم حملة «لنكن على دراية» في التوعية بمخاطر التعامل بالعملات الافتراضية

عبد المحسن الرشيد

يحرص بنك الكويت الوطني على تعزيز الثقافة المالية وزيادة الوعي لدى مختلف شرائح المجتمع. وفي إطار تكثيف جهود البنك لدعم حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي، يعمد الوطني من خلال صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي وكافة قنوات التواصل إلى التحذير من مخاطر التعامل بالعملات الافتراضية وما قد تلحقه من خسائر فادحة بالمتعاملين.

وقد قام البنك خلال الأيام الماضية بنشر محتوى توعوي يضم رسائل وفيديوهات تحث على تجنب تداول العملات الافتراضية التي لا تخضع لأية جهة رقابية وما يمكن أن تسببه من تعرض المتعاملين بها للاحتيال. وبهذه المناسبة قال مساعد مدير عام إدارة التواصل في بنك الكويت الوطني عبد المحسن الرشيد: "نحرص على نشر الثقافة المالية لدى كافة شرائح المجتمع في إطار دعمنا للحملة التي أطلقها بنك الكويت المركزي والتي تهدف إلى توعية العملاء بحقوقهم وكيفية حماية بياناتهم وحساباتهم وأموالهم".

أضاف الرشيد: "تتزامن حملات التوعية بخطورة التعامل بالعملات الافتراضية مع سعينا إلى تقديم قنوات استثمارية وادخارية متنوعة تناسب كافة شرائح العملاء".

وأكد على توفير الوطني لكل إمكاناته الهائلة في التواصل مع العملاء وجميع قنواته الإلكترونية التي تحظى بمتابعة هي الأكبر على مستوى البنوك الكويتية لدعم حملة جهود بنك الكويت المركزي في حماية العملاء والاقتصاد. وأشار الرشيد إلى نجاح الحملة في تحقيق أثر ملموس لدى عملاء البنوك بشأن كافة الموضوعات التي ركزت عليها خلال الفترة الماضية من التوعية بحقوق العملاء وكيفية تفادي عمليات الاحتيال ومخاطر تكييش القروض والاستثمارات غير الآمنة. ويعد الوطني داعما وشريكا رئيسيا لكل حملات ومبادرات بنك الكويت المركزي التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي ونشر التوعية المصرفية بين شرائح المجتمع، وقد دأب البنك بصفته أكبر المؤسسات المالية في الكويت والمنطقة على تنظيم مختلف الفعاليات التي تساهم في توعية المجتمع بكل القضايا التي تهم القطاع المصرفي وتنظيم الفعاليات والدورات التدريبية في مجال مكافحة عمليات الاحتيال والجرائم المالية.

وكان بنك الكويت المركزي قد بادر إلى إطلاق حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" بالتعاون مع البنوك الكويتية، لنشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي لدى عملاء البنوك بحقوقهم وواجباتهم وأفضل السبل للاستفادة من الخدمات المصرفية وتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار، وغيرها من المواضيع ذات الصلة، وذلك عبر نشر مجموعة متنوعة من المواد التوعوية التي تقدمها الحملة والمعلومات ذات الصلة بالثقافة المالية.

جانب من فعاليات البنك الوطني لدعم حملة "لنكن على دراية"